

اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب تعيد دراسته بحضور وزراء الاقتصاد والمالية والتموين لإضافة مواد أخرى رعد لـ «الوطن»: مشروع قانون يعفي القمح والسكر الخام والزيت النباتي الخام المستوردة من الضرائب ما يسهم في تخفيض أسعارها حتى ٩ بالمئة

محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشعب محمد رعد أنه تم إعفاء المواد المستوردة وهي القمح والسكر الخام حصراً والزيت النباتي الخام وبذور الصويا والخميرة الجافة من كل الفروقات والضرائب التي تشكل ١٢ بالمئة من تكلفة كل مادة من هذه المواد باستثناء الرسوم الجمركية وفق مشروع القانون الخاص بذلك الذي يناقش حالياً في اللجنة.

وفي تصريح لـ «الوطن» رأى رعد أن مشروع القانون في حال إقراره سوف يساهم في تخفيض أسعار هذه المواد التي تضمنها بنسبة تتراوح بين ٨ و ٩ بالمئة، إضافة إلى انعكاسها على تخفيض أسعار المنتجات التي تدخل في صناعتها هذه المواد مثل الحلويات التي تدخل مادة السكر في مكوناتها الأساسية من دون أن يذكر نسبة الانخفاض باعتبار أن هناك منتجات أخرى تدخل في صناعة الحلويات.

رعد أشار إلى أن مشروع القانون تم عرضه تحت قبة مجلس الشعب إلا أنه تمت إعادته إلى اللجنة بناء على طلب الأعضاء إضافة مواد أساسية أخرى مثل الأرز، كاشفاً أن اللجنة سوف تعقد اجتمعا خلال هذا الأسبوع لإعادة مناقشة مشروع القانون بحضور وزير الاقتصاد باعتباره رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء ووزراء المالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك لمناقشة هذا الموضوع، معرباً عن تأييده لهذا الطلب إضافة مواد أساسية

أشار إلى أن عدم استقرار أسعار الصرف يعطي مبررات لبعض التجار الجشعين ومن هذا المنطلق من الممكن أن يكون تجربة في حال نجاحها وانعكاسها على تخفيض الأسعار في الأسواق فإنه يمكن أن يعم على مواد أخرى، معتبراً أن هذه الخطوة لازمة لكنها ليست كافية على الرغم أنها خطوة محمودة في الاتجاه نحو تخفيض الأسعار وحبب ارتفاع الأسعار الجنوبي.

وفيما يتعلق بموضوع المشتقات النفطية أكد رعد أنه من المتوقع أن يكون هناك اجتماع للجنة في الفترة القادمة بحضور وزير النفط لمناقشة واقع المشتقات النفطية من دون أن يحدد موعداً محدداً، مشيراً إلى أن هناك أسسبائية حالياً في المشتقات وأن الوضع عاد إلى ما قبل الاختناق الأخير.

وأشار إلى أن عدم استقرار أسعار الصرف يعطي مبررات لبعض التجار الجشعين ومن هذا المنطلق من الممكن أن يكون تجربة في حال نجاحها وانعكاسها على تخفيض الأسعار في الأسواق فإنه يمكن أن يعم على مواد أخرى، معتبراً أن هذه الخطوة لازمة لكنها ليست كافية على الرغم أنها خطوة محمودة في الاتجاه نحو تخفيض الأسعار وحبب ارتفاع الأسعار الجنوبي.

العكام لـ «الوطن»: مشروع القانون جيد وضروري

وأستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام في تصريح لـ «الوطن» أن مشروع القانون جيد وضروري، لافتاً إلى أنه تمت إعادته إلى اللجنة المختصة لإعادة مناقشته وذلك مشيراً إلى أن هناك أسسبائية حالياً في المشتقات وأن الوضع عاد إلى ما قبل الاختناق الأخير.

من جهته اعتبر عضو مجلس الشعب

فساد بـ ٨ مليارات ليرة في وزارة الكهرباء.. والوزير يحيل الموضوع إلى التفتيش فروقات أسعار لبعض المقاولين وحجز احتياطي ومنع سفر لأكثر من ١٤ مديراً وعضو لجنة ومديراً عاماً سابقين

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» أن تحقيقات جارية في وزارة الكهرباء (مؤسسة توزيع ونقل الكهرباء) حول منح فروقات أسعار لبعض المقاولين الذين لديهم عقود توريد أو تنفيذ بعض الأعمال حيث تم صرف هذه الفروقات بشكل مخالف لبلداغ رئاسة مجلس الوزراء الخاصة بذلك.

ومن التفاصيل التي حصلت عليها «الوطن» أن وزير الكهرباء غسان الزامل أحال ملف فروقات الأسعار في بعض العقود إلى الرقابة الداخلية في وزارة الكهرباء وبعد التحقيقات الأولية التي أنجزتها الرقابة الداخلية واتضح عدد من المخالفات طلب الزامل إحالة الملف إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ليصبح التحقيق بمعينها.

ويعد تكليف المجموعة المختصة في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش متابعة التحقيق والتأكد من سلامة العقود والفروقات السعريّة التي منحها الكهرباء للمقاولين، أصدرت الهيئة قراراً بالبحر الاحتياطي على الأموال المتقولة وغير المتقولة بحق أكثر من ١٤ شخصاً من العاملين في وزارة الكهرباء منهم ٥ مديريين (منهم مدير عام سابق) والباقيون هم أعضاء في اللجان الدارسة لهذه العقود إضافة لقرارات بمنع سفرهم، وقررت

الجهة العامة من أحد المقاولين أم وفق معدل ونسب التنفيذ للعقد، إضافة لما ورد في قانون العقود الذي ينص في مادته رقم ٦٣ على أن يتحمل المقاول نسبة ١٥ بالمئة في حال حدثت فروقات (ارتفاع) في الأسعار أثناء تنفيذ العقد وتحصل الجهة العامة بقية هذه الفروقات.

وتنزل أهمية هذه التحقيقات والكشف عن التجاوزات من جراء حاجة الوزارة للكثير من عقود الصيانة والإصلاح والتوريد



بسبب حجم الضرر الذي أصاب المنظومة الكهربائية بعد عقد من الحرب على سورية والذي تجاوز وفق تقديرات سابقة لوزارة الكهرباء شرتها «الوطن» ٣٠٠٠ مليار. وفي مجال التوليد بحدود ٢٠٠ مليون يورو، وفي مجال النقل والتوزيع بحدود ٢٠٠ مليار ليرة.

وتقدر استطاعات مجموعات التوليد التي تم تدميرها أو إلحاق أضرار كبيرة بها في المحطات المختلفة بحدود ٥٠ بالمئة من إجمالي استطاعات مجموعات التوليد المركبة في الشبكة السورية، حيث تم تدمير أو إلحاق أضرار جسيمة بمعظم محطات التوليد. وكانت أجزاء واسعة من شبكة التوليد العالي من محطات التحويل وخطوط التوتر العالي قد تعرضت لأضرار واسعة من تدمير ونهب وسرقة بهدف قطع التغذية عن المحافظات أو وكذا سرقة المواد من حديد الأبراج وأمراس الأختيم والأهم نحاس ملفات المحولات الرئيسية والكابلات الأضية.

وكانت وزارة الكهرباء قد أفادت بأن العمل مستمر وفق الإمكانيات المالية والمالية لإعادة كامل أجزاء شبكة النقل للخدمة مقدرة حجم الإنفاق عليها من الخطط الإسعافية ومن الموازنات الاستثنائية من عام ٢٠١٦ حتى نهاية عام ٢٠٢٠ بما يزيد على ١٠٠ مليار ليرة سورية.

اجتماع تحديد هوامش الأرباح.. لم ينجح

اللحام لـ «الوطن»: أتوقع انخفاض الأسعار في الأيام القادمة وقانون العرض والطلب هو من يحدد الأسعار

رامز محفوظ

بهدف إيجاد صيغة معينة للتسعير وتحديد هوامش ربح محددة بعد صدور قرار تحرير الأسعار، عقد في مبنى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك اجتماع يوم الخميس الماضي برئاسة معاون الوزير سامر السوسى وبحضور ممثلين عن غرفتي التجارة والصناعة واتحاد الحرفيين، وأعضاء من جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها وذلك من أجل مناقشة النسب والهوامش الربحية التي يتقاضاها كل من المستورد والمنتج وتجار الجملة والمفرق على ضوء تكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات والمشتات الصناعية والإنتاجية.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدي اللحام أن الذي يحكم موضوع الأسعار ومراقبتها هو السوق، لافتاً إلى أن واقع السوق هو الأساس في عملية تحديد الأسعار وهوامش الربح على الرغم من محاولات وزارة التجارة الداخلية ضبط الأسعار.

ولفت إلى أن العرض والطلب هما اللذان يحددان الأسعار في السوق لكن أن تحاول وزارة التجارة الداخلية فرض تكاليف ونسب أرباح على التاجر رغم قبولها بكل التكاليف المقدمة فهذا يعتبر أمراً غير صحيح باعتبار أن هناك تغيرات يومية في سعر الصرف وعوامل أخرى هي التي تحكم وتقم السعر، مشيراً إلى أن توفر السعر يخلق حالة من المنافسة ويساهم بتحديد الأسعار.

وأشار إلى أنه تم السماح باستيراد الكثير من المواد من دول مجاورة ومنها السعودية لكن لم تصدر حتى تاريخه التعليمات التنفيذية للاستيراد من السعودية، متوقعاً أن تتخفف الأسعار خلال الأيام القادمة.

وأوضح أن الضغط على التاجر والمستورد من أجل أن يكون سعر مبيعهما مماثلاً لسعر مبيع السورية للتجارة يعتبر أمراً غير منطقي وغير صحيح باعتبار أن تكاليف التاجر والمستورد تختلف عن تكاليف السورية للتجارة التي تعتبر قليلة قياساً لتكاليف التاجر، مضيفاً: إن أسعار المبيع بين منطقة وأخرى تختلف باعتبار أن أجور المحال التجارية وأجور الموظفين والمصاريف تختلف بين منطقة وأخرى، لذا لا يمكن مقارنة تكاليف السورية للتجارة بتكاليف التاجر.



عضو غرفة تجارة: ليس هناك تحرير أسعار والوزارة ما زالت تضغط للانزمام بهوامش ربح محددة جمعية حماية المستهلك: المنتجون سيفلقون معاملهم إن تم تحديد نسب أرباح أقل مما يريدون

شريطة إعلانهم عن السعر وبعد تقديم بيان التكلفة تقوم الوزارة بتحديد هوامش ربح محددة لهم وذلك من أجل ألا يسمى هذا الإجراء تحرير أسعار، مبيناً أن تحرير الأسعار هو عبارة عن وضع بيان تكلفة من المنتج وتحديد نسب أرباح محددة من دون الرجوع للوزارة، لافتاً إلى أن هناك نسبة محددة للربح من الوزارة ولا يجوز للمنتج تجاوزها لكن يمكن تقليلها من أجل المنافسة. وأضاف: إن أصحاب العمال والمنتجين والتجار طالبوا بإعطائهم نسب أرباح كبيرة على حين أن الوزارة أو جمعية حماية المستهلك تريد تحديد الحد الأدنى من الأرباح، ولم يتم الاتفاق على نسب محددة للأرباح، مشيراً إلى أن تحديد نسب الأرباح يجب أن يتم بناء على بيان التكلفة الحقيقي الذي يقدم للوزارة، موضحاً أنه ليس هناك بيان تكلفة ثابت إنما متغير وفقاً لتغيرات التكاليف.

وأوضح أن التعميم الذي صدر عن الوزارة يشترط تقديم بيان تكلفة من المنتجين والمستوردين وفقاً للوضع الراهن